كلمة سعادة الشيخ / عبد الله أحمد الحمود الصباح

رئيس مجلس الإدارة – مدير عام الهيئة العامة للبيئة

رئيس وفد دولة الكويت المشارك في

مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين لاتفاقية الأمم

المتحدة الإطارية لتغير المناخ – كاتوفيسته – بولندا 2018

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود في البداية أن أعرب عن شكري وتقديري لجمهورية بولندا الصديقة على حسن التنظيم وكرم الضيافة خلال استضافتها لمؤتمر الأطراف الرابع والعشرين، ولا يفوتني في هذا المقام أن أهنئ معالي السيد / مايكل كورتيكا على انتخابه رئيسا لهذا المؤتمر.

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة

إن دولة الكويت، كانت ومازالت تدعم جهود المجتمع الدولي لمعالجة ظاهرة تغير المناخ، للتخفيف من آثارها السلبية، التي تلقي بظلالها على معظم دول العالم، لا سيما على دولة الكويت، التي تتعرض لدرجات حرارة غير مسبوقة، فقد سجلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، في يوليو من عام 2016، أعلى درجة حرارة في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، وبالتحديد في شمال مدينة الكويت، حيث بلغت 54 درجة سيليزية، وما يصاحب هذه المعدلات المرتفعة من الحرارة، من تزايد وتيرة العواصف الترابية، التي تؤثر بشكل سلبي، على الصحة العامة والأمن العام والاقتصاد الوطني والمشهد البيئي بجميع جوانبه.

ومع كل هذه الاخطار، فدولة الكويت تدعم جهود المجتمع الدولي في معالجة هذه الظاهرة ايماناً منها بأهمية العمل الجماعي والطوعي لإصلاح المناخ العالمي، لذلك فقد نفّذت دولة الكويت عدد من المشاريع وبشكل طوعي منذ انضمامها لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في عام 1994 لخفض انبعاثات غازات الدفيئة من مختلف قطاعاتها الرئيسية بناءً على مبدأ العمل كما المعتاد وفق إمكانياتها وظروفها الوطنية.

كما ان دولة الكويت، تعمل على خطة تنموية شاملة، مبنيّة على رؤية سمو الأمير – حفظه الله ورعاه لعام 2035، تقوم على إعادة تأهيل منشآتها النفطية والصناعية، وتبنَي استراتيجية جديدة تقوم على أسس علمية

واقتصادية تهدف إلى الحد من الانبعاثات، بالإضافة إلى وضع آليات لتطبيق وتحسين كفاءة الطاقة واستخدام التكنولوجيا النظيفة للطاقة الأحفورية، كما تتبنى رؤية سموه على مبدأ التنوع الاقتصادي، والاستفادة من الطاقات المتجددة، في تلبية احتياجات الطاقة المستقبلية حسب الإمكانيات المتاحة والظروف الوطنية بالدولة.

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة

تتطلع شعوب العالم لمؤتمرنا هذا، آملةً تَبَنّي قرارات حاسمة لمرحلة ما بعد عام 2020، بتنفيذ بنود اتفاق باريس للمناخ ، وعلى ذلك، تأمل دولة الكويت أن تلتزم الدول المتقدمة بدورها الريادي، في خفض الانبعاثات، وتَبَنّي خطة عمل شامله، تتضمن جميع عناصر اتفاق باريس، من اجل حماية الشعوب، والدول ذات الهشاشة من المخاطر المترتبة على تغير المناخ العالمي، وتَجَنُّب الاثار السلبية الناتجة عن تدابير الاستجابة، خاصة بالدول المشار اليها، في الفقرة الثامنة من المادة الرابعة من الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ، مع مراعاة المبادئ العامة للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، ومن أهمها مبدأ المسؤولية المشتركة مع تباين الأعباء وتفاوت القدرات، وأحقية الدول النامية بالمضي قدماً بخططها التنموية، واضعين بعين الاعتبار، مسؤولية الدول المتقدمة التاريخية للانبعاثات المسببة للاحترار العالمي.

أصحاب المعالي ... السيدات والسادة

إن نجاح مؤتمرنا هذا منوط بالعدالة والتوازن والمرونة في المبادئ التوجيهية والمنهجيات الخاصة ببرنامج عمل اتفاق باريس للمناخ لفترة ما بعد 2020، والذي ستتوج بها القرارات النهائية لمؤتمر الأطراف الرابع والعشرين، كما نود أن نؤكد على أهمية مسار العمل لما قبل 2020 من خلال تصديق الدول المتقدمة على ما تم تعديله على بروتوكول كيوتو في مؤتمر الدوحة عام 2012، والالتزام بقرارات مؤتمر الأطراف السادس عشر الذي عقد في مدينة كانكون عام 2010، لإثبات ريادة الدول المتقدمة في اصلاح المناخ العالمي مما يعانيه من اضرار منذ عصر الثورة الصناعية وهو ما نصت عليه الاتفاقية الاطارية وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس.

وفي الختام، أكرر شكري وتقديري، لجمهورية بولندا الصديقة حكومةً وشعباً، على استضافة المؤتمر، متمنياً ان يتوج هذا المؤتمر، بقرارات ونتائج قابلة للتطبيق وترضي جميع الشعوب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته